المحور الثالث

الاقتصاد العراقي 2023

أ. المتمرس د. كامل علاوي الفتلاوي[1]

أ. د. نبيل جعفر المرسومي[2]

أ. د. عبد الحسين جليل الغالبي[3]

• تمهيد

شهد الاقتصاد العراقي تطوراً ملموساً بخاصّة في مجال البنية التحتية على الرغم من تأخر إقرار الموازنة الاتحاديَّة الثلاثية لمدة 177 يوماً وهي تشكل نصف مدة تنفيذ الموازنة تقريباً، وتشير وقائع عام 2023 إلى التزام الحكومة ببرنامجها الذي قدمته إلى مجلس النّواب ليس في المجال الاقتصادي فحسب بل بكل فقرات البرنامج. وعملت الحكومة على تبني عملية الإصلاح الاقتصادي والعمل على تصحيح المسار، فاهتمّت بصناعة الغاز التي تعد من المشاكل الأساسية التي تواجه البلد لارتباطها الأساس بإنتاج الطاقة الكهربائية، وفي الصناعات التكريرية عملاً منها في تخفيض الاستيرادات التي تستنزف موارد البلد. وأولت اهتماماً استثنائياً للبنى التحتية بخاصة فك الاختناقات المرورية التي باتت مشكلة بحاجة إلى حلول جذرية.

• الناتج المحلي الإجمالي

وضعت الحكومة العراقيَّة معيار رضا المواطن كمؤشر أساس على نجاح أداء المؤسسات الحكوميَّة، وقد بعثت الحكومة عددا من الرسائل التطمينية للأسواق منها:

1 ـ محاولة دعم الدينار العراقي فقد صرّح في أكثر من مناسبة بأن الدينار العراقي سيستعيد عافيته ونصح العراقيين «لا تقتنوا الدولار.. الدينار هو الأقوى»[4].

2 ـ تقديم عدد من الوعود بتحقيق التنمية والاعمار.

(1) كلية العمارة الجامعة.

(2) جامعة المعقل.

(3) جامعة الكوفة.

(4) قناة كردستان 24، السوداني للعراقيين: لا تقتنوا الدولار.. الدينار هو الأقوى https://www.kurdistan24.net/ar/story/35005

3 ـ افتتاح بعض المشاريع التي كانت متلكئة مثل مصفى كربلاء.

4 ـ توجيه الجهد الهندسي بتقديم الخدمات في عدد من مناطق بغداد وفي بعض المحافظات.

5 ـ اجراء تقويم من درجة مدير عام فما فوق.

6 ـ إعداد الخطط لبعض المشاريع الاستراتيجيَّة مثل طريق التنمية ومشروع النبراس للبتروكيمياويات.

7 ـ إعطاء الأولوية للطرق والجسور وفك الاختناقات المرورية في العاصمة والمحافظات.

ومن أجل تقدير أثر الأداء الحكومي في النشاط الاقتصادي يمكن مراجعة مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي ومقارنتها مع الأداء المناظر في السنة السابقة، يشكل نمو القطاع النفطي المصدر الأساس للنمو الاقتصادي الا أنه في عام 2023 نما الناتج الحقيقي غير النفطي بشكل قوي فقد بلغ 6 بالمائة مقارنة مع عام 2022 تزامن مع ذلك انخفاض في معدّل التضخم إلى 4 في المائة بعد أن كان 7.5 في عام 2022[1]، بيد أنه لازال يؤشر الهيمنة النّفطيَّة على حركة الاقتصاد، وعند النظر إلى جدول(3-1) نجد أن مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بلغت 44.6 في المائة في عام 2023 بعد أن كانت 54 في المائة في عام 2022، يأتي بعده مساهمة قطاع خدمات التنمية الاجتماعيَّة والشخصية إذ بلغت 18.93، 16.5 علي التوالي، وانخفض أداء القطاع الزراعي فقد بلغت مساهمته 2.79 في المائة في عام 2023، بعد أن كان 2.85 في عام 2022.

جدول (3-1) مساهمة القطاعات الاقتصاديَّة في الناتج المحلي في سنة 2022 والنصف الأول من 2023

القطاعات	2022				المجموع	2023				المجموع
	الفصل الأول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع		الفصل الأول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع	
الزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك	2.11	4.91	1.56	2.54	2.85	2.11	5.6	1.51	2.1	2.79
التعدين والمقالع	57.82	58.8	58.14	54.08	57.32	46.53	41.76	47.04	44.16	44.88
النفط الخام	57.77	58.76	58.09	54	57.26	46.35	41.76	46.86	43.62	44.6
الأنواع الأخرى من التعدين	0.05	0.05	0.05	0.08	0.05	0.18	0.21	0.18	0.54	0.28
الصناعة التحويلية	1.42	1.4	2.34	1.91	1.76	2.56	3.51	3.64	4.53	3.55
الكهرباء والماء	0.88	1.21	2.04	1.25	1.36	1.12	1.3	1.43	0.74	1.14
البناء والتشييد	1.96	1.96	2.01	3.33	2.29	3.58	4.16	3.62	10.75	5.66
النقل والاتصالات والخزن	8.72	8.72	8.72	8.72	8.72	11.33	11.33	11.33	6.39	10
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	6.4	5.41	5.92	6.74	6.08	7.63	7.48	6.87	6.67	7.14

(1) صندوق النقد الدولي، البيان الختامي لخبراء صندوق النقد الدولي مشاورات المادة الرابعة لعام 2024.

المال والتأمين وخدمات العقارات	5.09	4.36	4.76	5.31	4.85	6.47	6.37	5.9	5.05	5.91
البنوك والتأمين	0.58	0.58	0.58	0.58	0.58	1.1	1.1	1.1	0.62	0.97
ملكية دور السكن	4.51	3.78	4.17	4.73	4.27	5.37	5.27	4.8	4.43	4.95
خدمات التنمية الاجتماعيَّة والشخصية	16	13.52	14.92	16.5	15.14	18.67	18.5	18.66	19.79	18.93
الحكومة العامَّة	12.46	10.53	11.64	12.79	11.78	14.28	14.09	14.44	15.9	14.71
الخدمات الشخصية	3.54	2.99	3.27	3.72	3.36	4.39	4.41	4.22	3.89	4.22
المجموع حسب الأنشطة	100.39	100.39	100.39	100.39	100.39	100	100	100	100	100

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الناتج المحلي الإجمالي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

- **الموازنة الاتحاديَّة**

لم تنجح حكومة السَّيِّد محمد شياع السُّوداني رئيس الوزراء في تقديم مشروع الموازنة الاتحاديَّة لعام 2023 في موعدها المحدد في قانون الإدارة الماليَّة رقم 6 لسنة 2019 على الرغم من تشكيل الحكومة في 13 تشرين الأول (أكتوبر) 2022 ونيلها ثقة البرلمان في 27 تشرين الأول (أكتوبر) 2022، وقدمت الحكومة برنامجها الوزاري ونالت ثقة البرلمان عليه، وحدد البرنامج أولويات الحكومة بما يأتي:

1 ـ مكافحة الفساد الإداري والمالي.

2 ـ معالجة ظاهرة البطالة وخلق فرص العمل للشباب من الجنسين.

3 ـ دعم الفئات الفقيرة والهشَّة ومحدودي الدخل من المواطنين.

4 ـ اصلاح القطاعات الاقتصاديَّة والماليَّة بخاصة قطاعي الزراعة والصناعة والقطاع المصرفي ودعم القطاع الخاص.

5 ـ العمل بشكل عادل على تحسين وتطوير الخدمات التي تمسُّ حياة المواطنين.

وتضمن المنهاج الوزاري على ثلاثة وعشرين محوراً حدد من خلالها أهم الواجبات التي يجب أن تقوم بها الحكومة، والمخطط الآتي يُوضِّح المحاور الأساسية للمنهاج الوزاري.

شكل (3-1) المحاور الأساسية للمنهاج الوزاري

وأرفق المنهاج الوزاري بورقة سميّت (ورقة المنهاج الوزاري) الذي اتفقت عليه الكتل السياسيَّة وتتكون من محورين هما:

أولا: المحور التنفيذي: وأبرز النقاط المتعلقة بالجانب الاقتصادي هي:

1 ـ دعم الاستثمار المحلي والاجنبي.

2 ـ صرف مستحقات البترو دولار وإعادة النسبة إلى 5 %.

3 ـ توحيد السياسة الكمركية لجميع المنافذ البرية والبحرية والجوية.

4 ـ اجراء مراجعة شاملة للمدة السابقة بكل ما يتعلق بقطاع النفط والغاز في الإقليم والعلاقة بين وزارة النفط الاتحاديَّة والإقليم والخروج برؤية تتفق مع الدستور.

5 ـ الاتفاق على إعداد موازنة 2023.

6 ـ الالتزام بتقديم ورقة إصلاحية اقتصادية شاملة مرتبطة ببرنامج تنفيذي محدد، وضرورة التأكيد على انشاء الصندوق السيادي.

7 ـ دعم القطاع الخاص.

المحور الثاني: المحور التشريعي: وقد خلا هذا المحور من أي تشريع يخصّ الجانب الاقتصادي.

وعملت الحكومة في عام 2023 وفقاً للبرنامج الحكومي، ولعدم إقرار الموازنة في موعدها فقد استمرت في الانفاق وفقاً للمبدأ (12/1) من الانفاق الفعلي في سنة 2022 لعدم إقرار الموازنة لتلك السنة بسبب المعوّقات الدستورية والسياسيَّة، لكون حكومة السَّيِّد الكاظمي أصبحت حكومة تصريف أعمال ولا يحق لها تقديم مشروع الموازنة.

قدمت حكومة السَّيِّد السُّوداني مسودة الموازنة إلى مجلس النّواب وأقرت ونشرت في الوقائع العراقيَّة في العدد 4729 في 26 حزيران (يونيو) 2023 أي بعد مرور 177 يوماً وتعد أضخم موازنة في تاريخ العراق المالي، الجدول الآتي يُوضِّح أهم فقرات الموازنة.

جدول (3-2): أهم فقرات موازنة 2023 (مليار دينار)

أهم بنود موازنة 2023		
الفقرة	**المبلغ**	**الملاحظات**
الإيرادات العامَّة	**134553**	
اجمالي الإيرادات النّفطيَّة	**117253**	**بسعر 70 دولار وبسعر الصرف 1300 دينار/ دولار**
الإيرادات الأخرى	**17300**	
اجمالي النفقات العامَّة	**198910**	
النفقات الجارية	**149560**	
تعويضات لموظفين	**59174**	
اجمالي النفقات الرأسمالية	**49350**	
العجز المخطط	**64357**	

المصدر: الوقائع العراقيَّة العدد 4726 في 2023/6/26

وتعد موازنة 2023 الأكبر في تاريخ العراق المالي وجاءت الموازنة لثلاث سنوات لتلافي المشاكل التي تقف في إقرار الموازنات في مواعيدها المحددة في قانون الإدارة الماليَّة بخاصة التوافق السياسي الذي يقف عائقاً امام إقرار الموازنة والجدول الآتي يُوضِّح المقارنة بين عامي 2022 و2023 من جانب الانفاق الجاري الفعلي، لكون موازنة 2022 لم تقر بسبب الصراع السياسي وعدم تشكيل الحكومة. ونلاحظ أن الزيادة في الانفاق بلغت 13303 مليار دينار في عام 2023 عن عام 2022 تركزت في تعويضات الموظفين التي بلغت 3604 مليار دينار بسبب زيادة أعداد العاملين في القطاع الحكومي والمنح والإعانات والفوائد والمصروفات الأخرى كان لها النصيب الأكبر فقد بلغت الزيادة 9124 مليار دينار ثم المديونية التي بلغت 1706 مليار دينار.

جدول (3-3) الفرق بين الانفاق الجاري الفعلي لسنتي 2022-2023 مليار دينار

البيان	2022	2023	الفرق
تعويضات الموظفين	43614	47218	3604
المستلزمات الخدمية	1142	1900	758
المستلزمات السلعية	14321	11630	-2691
صيانة الموجودات	613	583	-30
المُنح والاعانات والفوائد والمصروفات الأخرى	11246	20370	9124
الالتزامات والمساهمات الخارجيَّة	40	84	44
الرعاية الاجتماعيَّة	24783	24988	205
النفقات الرأسمالية	261	645	384
المديونية (خدمة الدين)	8060	9766	1706
البرامج الخاصة	860	1061	201
المجموع	104940	118243	13303

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على حساب الدولة المنشور في موقع وزارة الماليَّة العراقيَّة:

http://www.mof.gov.iq

ويشير الجدول الآتي إلى الإيرادات المخمّنة والإيرادات المتحققة، فقد بلغت نسبة التحقق أكبر من 100 في المائة (100.84 %) بسبب الزيادة الحاصلة في أسعار النفط، وتشير نسب التحقق تبايناً واضحاً فقد بلغت أدنى نسب التحقق في الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج التي بلغت 36.25 في المائة وهذا يدلل على عدم ضبط الحدود أو إلى حالات التهرب والتحايل الضريبي، ونسب التحقق لمجمل الإيرادات الضريبية بلغ 56.64 في المائة وهذا يدلل على قصور الجباية ويشير إلى عدم الدقة في تقدير الإيرادات غير الضريبية.

جدول (3-4) الإيراد المخطط والفعلي لسنة 2023 مليار دينار

البيان	الإيراد المخطط	الإيراد الفعلي	نسبة التحقق
الإيرادات العامَّة	134553	135681	100.84
الإيرادات النّفطيَّة	117253	125882	107.36
الإيرادات غير النّفطيَّة	17300	9799	56.64
الضرائب على الدخول والثروات	6357	4923	77.44
الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج	2731	990	36.25
الرسوم	1799	1311	72.87
حصة الموازنة من أرباح القطاع العام	3300	1703	51.61

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على حساب الدولة المنشور في موقع وزارة الماليَّة العراقيَّة:

http://www.mof.gov.iq

●الوضع المالي لسنة 2023 (مقارنة مع 2022)

يشير الشكل البياني الآتي إلى التباين بين الإيرادات المتحققة في عام 2023 مقارنة مع 2022 سواءً الإيرادات النّفطيَّة أم غير النّفطيَّة، مع العلم أن الحكومة الاتحاديَّة لم تستلم أي إيرادات من حكومة إقليم كردستان بسبب توقف الصادرات النّفطيَّة عن طريق ميناء جيهان التركي وعدم الاتفاق على استخدام النفط المستخرج من الإقليم في مجالات التصفية. ويشير الشكل إلى انخفاض الإيرادات في عام 2023 عما كانت عليه في عام 2022 بسبب انخفاض أسعار النفط ومن ثم انخفاض الإيرادات النّفطيَّة.

شكل (3-2): الإيرادات العامَّة لسنتي 2022-2023

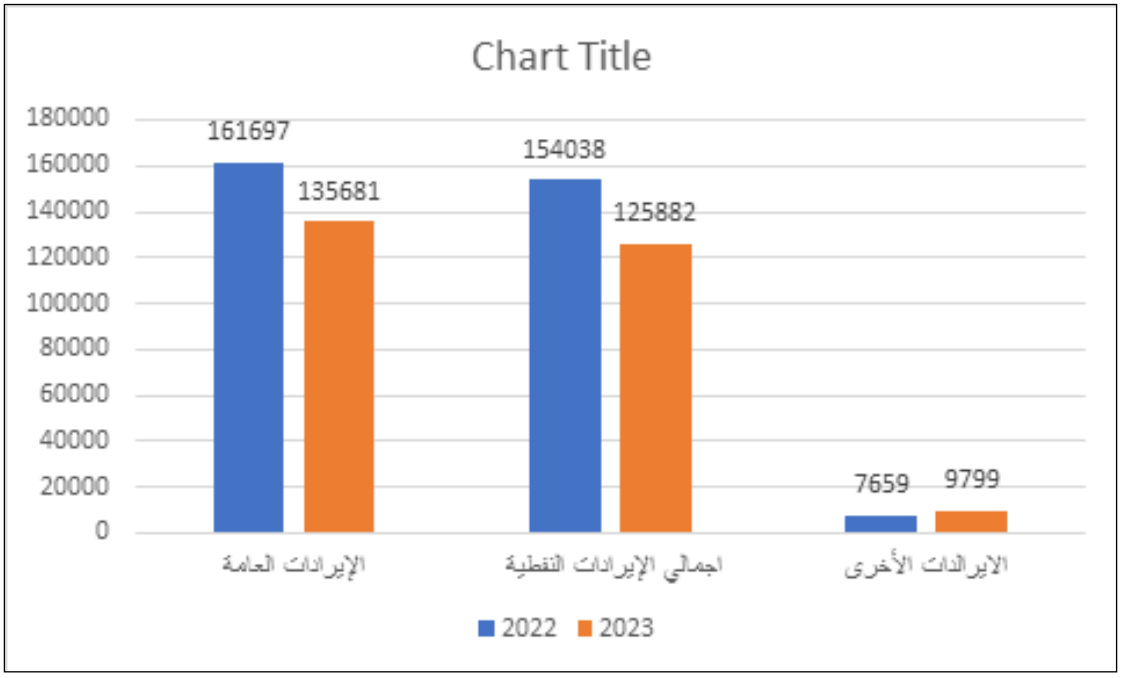

بلغت النفقات الاجمالية 142436 مليار دينار عراقي منها 118243 مليار دينار كنفقات جارية 24193 مليار دينار كنفقات استثمارية، وتشكل النفقات الجارية 83 في المائة والنفقات الاستثماريَّة تشكل ما نسبته 17 في المائة، والشكل البياني الآتي يُوضِّح تفاصيل النفقات الجارية إذ شكلت تعويضات الموظفين منها ما نسبته 39.9 في المائة من النفقات الجارية تأتي الرعاية الاجتماعيَّة بنسبة 21.1 في المائة والمستلزمات السلعية 9.8 في المائة.

شكل (3-3): الموازنة الجارية للسنة الماليَّة 2023 (مليار دينار)

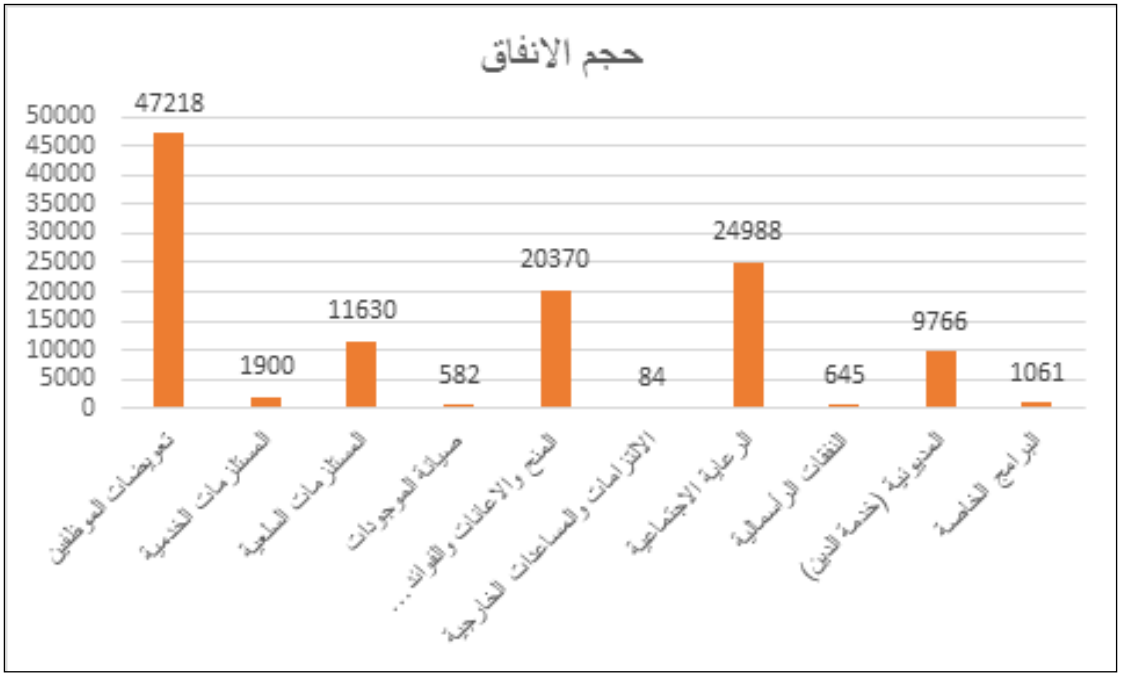

المصدر: وزارة الماليَّة حساب الدولة لسنة 2023

وقد شكلت تعويضات الموظفين والرعاية الاجتماعيَّة ما نسبته 61 في المائة من النفقات الجارية وهي نسبة عالية جداً لا تتلاءم مع رؤية الحكومة في الإصلاح الاقتصادي، وهذه تحتاج إلى حلول استثنائية تستهدف تنويع الاقتصاد من خلال تشجيع القطاع الخاص أو الذهاب إلى أسلوب الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، ويمكن القول إن الزيادة في النفقات العامَّة لم تأت من ارتفاع أسعار النفط لكونها جاءت أقل من معدّلات عام 2022 التي بلغت فيه كمعدّل 94.35 دولار/برميل وفي عام 2023 بلغت كمعدّل 79.219 دولار/برميل وكما موضح في الجدول الآتي.

جدول (3-5): سعر بيع النفط العراقي والإيرادات النّفطيّة الشهرية ومعدّل التصدير اليومي لسنة 2023

الشهر	متوسط السعر في الشهر(دولار/برميل)	الإيرادات النّفطيّة (مليون دولار)	معدّل التصدير اليومي	الإيرادات النّفطيّة (مليار دينار)
كانون الثاني	75.695	7664	3266	9963.2
شباط	76.556	7063	3295	9181.9
آذار	74.385	7506	3255	9757.8
نيسان	78.058	7699	3288	10008.7
مايس	71.485	7325	3305	9522.5
حزيران	71.755	7180	3335	9334
تموز	78.033	8330	3444	10829
آب	84.787	8998	3423	11697.4
أيلول	92.05	9494	3438	12342.2
تشرين الأول	88.2	9669	3533	12569.7
تشرين الثاني	82.66	8512	3433	11065.6
كانون الأول	76.96	9316	3486	12110.8
مجموع الإيرادات		98756		128383

المصدر: وزارة النفط العراقيّة https://www.oil.gov.iq

أما حساب العجز الفعلي فيشير الجدول الآتي إلى أنه بلغ 6755 مليار دينار في حين أن العجز المخطط في الموازنة 64357 مليار دينار وإذا أخذنا بالحُسبان أن الرصيد المدور من عام 2022 بلغ 23 ترليون دينار وبطرح العجز الفعلي في عام 2023 فإنّ رصيد الحكومة المدور في حسابها 16245 مليار دينار في سنة 2024.

جدول (3-6): حساب الفائض لسنة 2022 (مليار دينار)

التفاصيل	الفعلي
الإيرادات الكلية	135681
اجمالي النفقات	142436
العجز	6755

المصدر: من عمل الباحثين بالاستناد إلى حساب الدولة لسنة 2023

ما يثيره الجدول الآتي أن بعض المحافظات ارتفعت فيها النفقات الاستثماريَّة بشكل كبير، وهو يدل على حرص الحكومة على تطبيق برنامجها فضلاً عن أن الحاجة ضرورية للنهوض بالبنية التحتية في البلد، على مستوى المحافظات كانت التخصيصات الاستثماريَّة أكبر في محافظة البصرة إذ بلغت 1458 مليار دينار وتأتي بالمرتبة الثانية محافظة نينوى بمبلغ 747 مليار دينار، وهذا يؤشر التوزيع غير العادل للنفقات الاستثماريَّة بين المحافظات، وقد يرجع السبب في هذا التباين إلى قوة العامل السياسي.

جدول (3-7): النفقات الاستثماريَّة على مستوى المحافظات لسنتي 2022-2023

المحافظة	2022	2023	الفرق
البصرة	1456	1458	2
نينوى	379	748	369
بغداد	404	507	103
ذي قار	0	461	461
ديالى	178	284	106
بابل	184	184	0
الأنبار	952	378	-574
ميسان	136	345	209
واسط	255	354	99
النجف الأشرف	153	344	191
الديوانية	94	128	34
المثنى	168	243	75
كربلاء المقدسة	237	387	150
صلاح الدين	110	319	209

المصدر: وزارة الماليَّة، حساب الدولة لسنتي 2022-2023.

- **طريق التنمية**

يعدّ طريق التنمية من أهم المشاريع التي طرحتها حكومة السَّيِّد السُّوداني ويعد مشروعاً مكملاً لميناء الفاو، ويمتد منه إلى ميناء مرسين التركي، وينسجم مع مبادرة الحزام والطريق الذي تتبناه الصين، وتبنت الشركة الإيطالية PEG الأعمال الاستشارية والإشراف، يبلغ طول الطريق حوالي 1200 كم من الفاو إلى نقطة الالتقاء مع الحدود التركيَّة وتبلغ طول السكة الحديدية 1176 كم.

تبلغ كلفة المرحلة الأولى من المشروع 17 مليار دولار وقد تصل إلى 20 مليار دولار والمدة الاجمالية للمشروع بمراحله كافة بحلول عام 2050، يمر الطريق بإحدى عشرة محافظة عراقيَّة فضلاً عن المدن الرئيسة وفيه خمس عشرة محطة.

يهدف المشروع إلى تنشيط حركة النقل في العراق ويكون الطريق الرابط بين الشرق والغرب، وإنه سيسهل

عملية التبادل التجاري بين العراق وتركيا، وتحقيق التنمية المكانية بخاصة وإنه سوف يوفر 100 ألف فرصة عمل، وسيتم إنشاء مدن صناعية بالقرب من الطريق.

●البنك المركزي وعملية تغيير الادارات

مع مطلع عام 2023 تم تغيير محافظ البنك المركزي العراقي إذ تم تعيين السَّيِّد علي محسن اسماعيل العلاق الذي سبق وإن شغل المنصب لعدة سنوات، وتأتي هذه العمليَّة متسقة مع رغبات تكتل (الإطار التنسيقي) الذي تولى قيادة الحكومة، وتم اعفاء السَّيِّد مصطفى غالب مخيف الذي كان سببه المعلن هو السيطرة على الاضطرابات التي أصابت سعر الصرف الأجنبي امام الدينار العراقي (تقلب قيمة الدينار العراقي)، وما تولد من مشاكل جراء آلية عمل نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية والالتزام بتطبيق نظام التحويل المالي (SWIFT) الذي يضبط حركة الأموال خلال القنوات الماليَّة العالمية ومراقبة مدى الالتزام بقواعد الامتثال المصرفي وتعليماته.

ولابد من الإشارة إلى أنه تم اجراء العديد من التغيرات الإداريَّة داخل البنك المركزي خلال العام 2023 بعد تولي السَّيِّد العلاق محافظيّة البنك المركزي إذ تمت الاستعانة ببعض الأكاديميين من الجامعات العراقيَّة ونقل خدماتهم إلى البنك المركزي، إلى جانب اشراك آخرين في عضوية مجلس إدارة البنك، للاستفادة من خبراتهم العلمية، فضلا عن توظيف العديد من حملة الشهادات العليا (الماجستير والدكتوراه)، فيه وابتعاث آخرين للدراسة داخل وخارج العراق.

وسعى البنك المركزي إلى العديد من الأعمال التي تعمل على تطوير العمل المصرفي ومنها التوسع في عمليات الشمول المالي والتوسع في عمليات وأنظمة الدفع الالكتروني داخلياً وخارجياً والعمل على مكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها من المهام الملقاة على عاتقه في تطوير الجهاز المصرفي على الرغم من الصعوبات التي يواجهها الجهاز المصرفي الخاص وخضوع العديد من المصارف إلى العقوبات من الولايات المتحدة بحرمانها من التعامل بالدولار والاشتراك في نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية تحت ذرائع مختلفة الأمر الذي عقّد العمل أمام البنك المركزي.

●سياسة سعر الصرف في ظل تغيير الإدارات

شرعت الإدارة الجديدة للبنك المركزي في خطواتها الأولى بتخفيض سعر الصرف الأجنبي أمام الدينار العراقي (رفع قيمة الدينار) بما يلبي رغبات الحكومة والتكتل السياسي الذي تمثله، علما أنه لم يمر سوى (24) شهرا على رفع سعر الصرف ابان إدارة السَّيِّد مصطفى غالب مخيف، وكان رفع سعر الصرف في حينه، على الرغم من المؤاخذات الإداريَّة المؤشرة عليه ضروريًا من الناحية الاقتصاديَّة لمواجهة وتعديل موازين القطاع الخارجي التي كانت تسير لصالح بلدان الجوار التي تخوض سياسة حرب العملات ضد بعضها البعض وضد العراق للسيطرة على التجارة مع العراق والإقليمية كذلك، فضلا عن الفوائد الاقتصاديَّة التي يمكن أن تجنى من هذا الرفع (خفض قيمة الدينار) في تحريك القطاعات الاقتصاديَّة لاسيما الإنتاجية منها وتشغيل الأيادي العاملة التي كانت تعاني من البطالة بسبب السياسات التجارية التي وجهت الاقتصاد وفتحته نحو

الخارج بالتركيز على الاستيراد المفرط الذي أدَّى إلى قتل الصناعات العراقيَّة والتأثير السلبي على القطاع الزراعي في العراق.

إنّ الخفض الجديد لسعر الصرف كان بنسبة (10.3 %)، إذ تم تخفيض السعر الرسمي من (1450) دينار إلى (1300) دينار للدولار، وهو ليس في مصلحة الاقتصاد العراقي وإنما كان اجراء الغاية منه كسب غير اقتصادي، وإن كان الهدف المعلن هو السيطرة على تقلبات سعر الصرف، وفي واقع الأمر هناك تناقض في هذا الاجراء، إذ إن السلطة النقدية لم تستطع السيطرة على التقلبات عندما كان سعر الصرف الرسمي (1450) دينار، وإن معدّل السعر الموازي لعام 2022 هو (1482) دينار، كما في الجدول (3-1)، بفجوة مقدارها (2.2 %) فكيف لها أن تسيطر عليه عند سعر صرف (1300) دينار، وبالتالي فقد كانت النتيجة أن اتسعت الفجوة بين السعرين، إذ بلغ معدّل السعر الموازي لعام 2023 (1531) دينار وبفجوة مقدارها (17.8 %) بينهما، وكان الأحرى بالبنك المركزي أن لا يتراجع عن قراره والحفاظ على السعر (1450) دينار ومن ثم التحرك نحو رفعه أكثر بعد مرور مدة معقولة للاتجاه نحو العمل الجاد على موازنة القطاع الخارجي وتحريك الاقتصاد المحلي وتنشيطه، ويلاحظ أن الشركاء التجاريين للعراق ولاسيما الكبار منهم، خفضوا قيمة عملاتهم أكثر فأكثر عندما تم تخفيض قيمة الدينار عند رفع السعر إلى (1450) دينار للمحافظة على ميزاتهم التجارية، وحصلوا على مكاسب إضافية في مطلع عام (2023) برفع قيمة الدينار عند تخفيض سعر الصرف إلى (1300) دينار بتحريك الموازين التجارية إلى مزيد من الاختلال لصالحهم.

إنّ الحل ليس في تغير سعر الصرف لوحده وإنما هو معالجة أسباب التقلب فيه، وهو ناجم عن مصدرين رئيسين هما التجارة مع دول فرضت عليها عقوبات اقتصادية من قبل الولايات المتحدة الأمريكيَّة والتي لا ترغب بأن يصل دولارها إلى تلك الدول والتي لها تجارة مع العراق، وبالتالي فإنّ التجار العراقيين الذين يستوردون من تلك الدول يضطرون إلى شراء الدولار من خارج النافذة لتمويل تجارتهم ما يشكّل ضغطاً كبيراً على سعر الدولار في السوق الموازي، ففي ظل عدم تمويلهم بالدولار من النافذة على وفق نظام SWIFT، والمصدر الآخر هو المضاربون الذين يملكون مبالغ هائلة من الدينار العراقي ويلعبون على رفع السعر الموازي وخفضه للاستفادة من عملية المراجحة الثلاثية بين الدينار والدولار وعملات ببعض دول الجوار التي يسمح بتحرك الدولار فيها حسب نظام SWIFT بالاستفادة من التقنيات الالكترونية والتحويل الخارجي.

ويلاحظ من الجدول أن ارتفاعات سعر الصرف الموازي خلال العام 2023 عند مقارنتها بالعام 2022 كانت كبيرة إذ بلغ معدّلها السنوي (3.3 %) ماعدا بعض الأشهر من السنة حصلت فيها انخفاضات مفاجئة كما في الأشهر من نيسان إلى حزيران إذ كان الفرق بين العامين لهذه الأشهر سالبة والذي يمكن أن يكون ناجمًا عن تخفيض سعر الصرف الرسمي في مطلع عام 2023.

جدول (3-8) سعر الصرف الموازي لعامي 2022 و2023 (دينار/دولار)

الشهر	2022	2023	التغير مقارنة بالعام الماضي شهريا %
كانون الثاني	1482	1598	7.8
شباط	1471	1526	3.7
آذار	1471	1558	5.9
نيسان	1480	1455	1.7-
ايار	1480	1455	1.7-
حزيران	1485	1471	0.9-
تموز	1485	1498	0.9
آب	1485	1519	2.3
أيلول	1478	1548	4.7
تشرين الأول	1471	1597	8.6
تشرين الثاني	1480	1603	8.3
كانون الاول	1512	1548	2.4
المعدّل السنوي	1482	1531	3.3

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدّلات التضخم في الاقتصاد العراقي لعام 2022، 2023

شكل (3-4): مقارنة بين سعر الصرف الموازي الشهري في عامي 2022 و2023

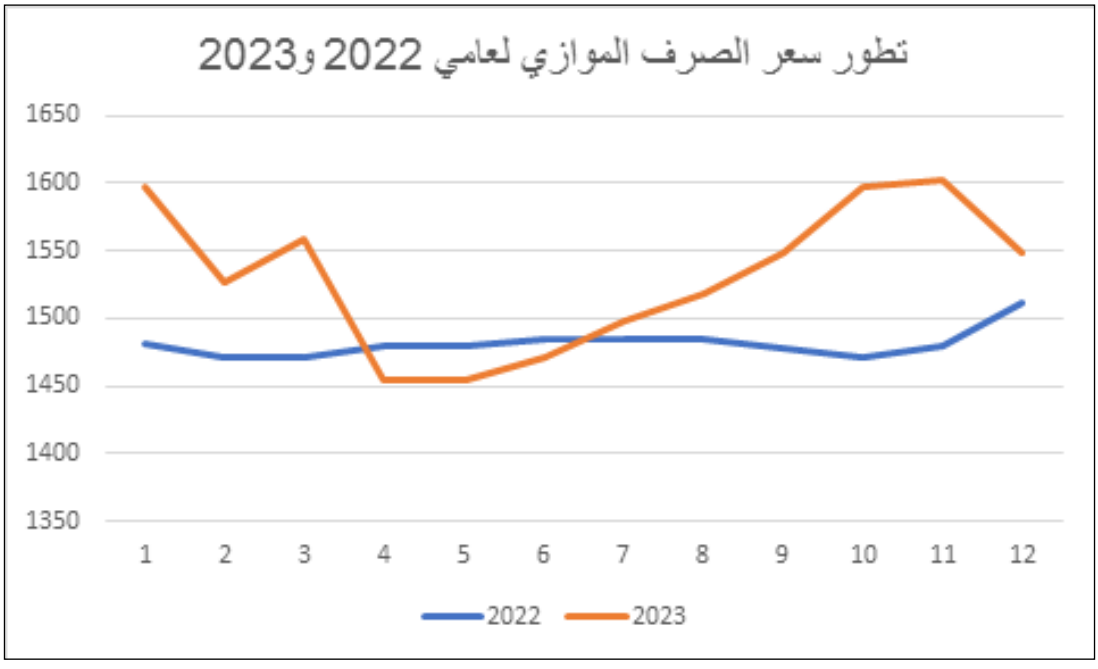

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على جدول (3-8).

وقد انعكس ذلك على زيادة الاحتياطات إذ بلغت نسبة النمو فيها عام 2022 (54.5 %) بينما كانت نسبة نموها في عام 2023 سالبة (-1.8 %) كما يُوضِّح ذلك جدول (3-9) وبلغت الاحتياطيات في نهاية عام 2022 (140086) مليار دينار وفي نهاية عام 2023 (145748) مليار دينار، ويمكن أن يعزى هذا التراجع بالاحتياطيات إلى تخفيض سعر الصرف الأجنبي وما نجم عنه من زيادة في الطلب على الدولار وزيادة مبيعات النافذة وبالتالي الضغط على الاحتياطيات.

جدول (3-9) تطور الاحتياطيات الأجنبية خلال المدة (2022 - 2023)

2022 (شهرية)	الاحتياطيات	سعر الصرف (دينار\ دولار)	2023 (شهرية)	الاحتياطيات	سعر الصرف (دينار\ دولار)
كانون الثاني	90658	1450	كانون الثاني	148414	1450
شباط	94525	1450	شباط	134397	1339
آذار	97361	1450	آذار	141849	1300
نيسان	102112	1450	نيسان	143118	1300
آيار	109145	1450	آيار	141900	1300
حزيران	108440	1450	حزيران	142105	1300
تموز	114948	1450	تموز	142451	1300
آب	118709	1450	آب	143406	1300
أيلول	121363	1450	أيلول	143614	1300
تشرين الأول	123810	1450	تشرين الأول	148323	1300
تشرين الثاني	133908	1450	تشرين الثاني	147055	1300
كانون الأول	140086	1450	كانون الأول	145748	1300

المصدر: البنك المركزي العراقي: الموقع الاحصائي https://cbiraq.org

- **نافذة بيع العملة الأجنبية والضغوط الدوليَّة**

تميزت مشتريات النافذة من الحكومة بزيادتها في عام 2022 عن السنة السابقة، إذ بلغت (53355) مليون دولار وبمعدّل شهري قدره (4446) مليون دولار نتيجة تحسن أسعار النفط وارتفاع الإيرادات الحكوميَّة من العوائد النّفطيَّة والانتهاء من ملف التعويضات مع الكويت الذي سمح بزيادة الإيرادات النّفطيَّة المتدفقة للحكومة. أما المبيعات في عام 2022 كما يُوضِّحها الجدول (3-10) فقد وصلت إلى (46806) مليون دولار وبمعدّل شهري بلغ (3901) مليون دولار زاد على المعدّل الشهري للسنة السابقة بمقدار (810) مليون دولار، ويأتي التوسع في المبيعات كي يلبي الطلب المحلي على الدولار والذي يمكن أن يعزى إلى زيادة الانفاق الحكومي على الرغم من عدم إقرار الموازنة العامَّة. وقد تم توفير مبلغ قداره (6549) مليون دولار للاحتياطيات وهو الفرق بين المشتريات والمبيعات.

ويلاحظ من الجدول نفسه أن مشتريات النافذة من الحكومة خلال عام 2023 وصلت إلى (64000) مليون دولار بزيادة مقدارها (10645) مليون دولار عن العام السابق، وبزيادة كبيرة عن المبيعات في العام نفسه، إذ بلغ الفرق بينهما (30501) مليون دولار ويعادل خمسة أضعاف الفرق مقارنة مع عام 2022، ومن الجدول نفسه

يلاحظ أن الانخفاض في المبيعات النقدية لم يكن كبيرا عن العام السابق، بل إن الانخفاض الأكبر حصل في مبيعات الحوالات وهذا ناجم عن تطبيق النظام الجديد.

إن هذه المبيعات الكبيرة خلال العامين والتي وصلت إلى (80305) مليون دولار أثارت الشكوك لدى الولايات المتحدة الأمريكيَّة ولاسيما بعد فضيحة سرقة الأمانات الضريبية والتي سمّيت سرقة القرن والتي وصلت مبالغها إلى ما يقارب من (2500) مليون دولار فضلاً عن التجارة الكبيرة مع بعض الدول التي فرضت عليها عقوبات دولية ومنها إيران وروسيا لاسيما بعد الحرب الروسية الأوكرانية ورغبة الولايات المتحدة في تضييق الخناق عليها الأمر الذي دفع الاحتياطي الفدرالي ووزارة الخزانة الأمريكيَّة إلى ضرورة تطبيق العراق لنظام (SWIFT) الذي يتتبع حركة الأموال بدقة مما عرقل عمل النافذة ولاسيما في البيع من خلال الحوالة والتي يتم تمويل حركة التجارة من خلالها وتشكل نسبتها ما يقرب من (90%) من المبيعات اليومية للنافذة وبالتالي فإنّ هذه العرقلة دفعت التجار نحو التوجه إلى السوق النقدي لتلبية طلبهم التجاري على الدولار الأمر الذي رفع سعر الصرف كثيرا في أواخر عام 2022 ومطلع 2023، ولكن بعد الاتفاق مع وزارة الخزانة والاحتياطي الفدرالي الأمريكي حول ترتيبات اتباع منصة التحويل المالي تمت السيطرة على ارتفاع سعر الدولار. وتزايدت المبيعات من خلال الحوالات التي تلبي شروط نظام التحويل، للأشهر (11 و12) من عام 2022 والربع الأول من عام 2023.

جدول (3-10) مشتريات ومبيعات النافذة لعامي 2022 و2023 (مليون دولار)

السنة والشهر	2022				2023			
	المشتريات من الحكومة	مبيعات الحوالات	المبيعات النقدية	المجموع	المشتريات من الحكومة	مبيعات الحوالات	المبيعات النقدية	المجموع
كانون الثاني	5405	3132	969	4101	5500	647	1106	1753
شباط	3050	2862	798	3660	4000	978	1030	2008
آذار	5200	3134	859	3993	2500	2522	1163	3685
نيسان	4950	3270	710	3980	5500	2938	844	3782
آيار	5750	2845	604	3449	4000	2631	998	3629
حزيران	5000	4507	810	5317	2000	2827	673	3500
تموز	4500	3411	543	3954	3000	2619	479	3098
آب	6500	4715	834	5549	7500	2109	738	2847
أيلول	2500	3971	753	4724	7000	1956	420	2376
تشرين الأول	3500	4094	758	4852	10000	2469	312	2781
تشرين الثاني	1000	1478	577	2055	3900	1761	293	2054
كانون الاول	6000	312	860	1172	9100	1689	297	1986
المجموع	53355	37731	9075	46806	64000	25146	8353	33499

المصدر: البنك المركزي العراقي: الموقع الاحصائي https://cbiraq.org

●الأساس النقدي وعرض النقد في ظل الموازنة الثلاثية

إنّ عمليات التعقيم التي يقوم بها البنك المركزي من خلال مبيعات نافذة العملة الأجنبية لسحب الدينار المتولد عن الانفاق الحكومي الواسع والناجم عن إقرار الموازنة الثلاثية للأعوام (2023، 2024، 2025) لم تجدِ نفعا في الحد من التزايد في الأساس النقدي والتوسع في المعروض النقدي كما يلاحظ ذلك من الجدول (3-11) فإنّ العملة المصدرة في تزايد مستمر خلال العامين 2022 و2023 لا بل تزايدت في العام الأخير أكثر من الذي سبقه فقد كان الأساس النقدي في مطلع عام 2022 قد بلغ (111139) مليار دينار وبلغ في نهايته (145242) مليار دينار بنسبة نمو (30.7 %) خلال العام وكذلك زاد عرض النقد الضيق بنسبة (22.4 %) وعرض النقد الواسع بنسبة (20.5 %) وعند مقارنة تلك النسب مع العام 2023 نجد أن هناك زيادة في الأساس النقدي إذ بلغت في مطلع هذا العام (149052) مليار دينار وفي نهايته وصلت إلى (165612) مليار دينار وبنسبة نمو مقدارها (11.1 %) للأساس النقدي ونما عرض النقد الضيق بنسبة (6.8 %) وعرض النقد الواسع بنسبة (5.3 %) وهذه النسب تفوق مثيلاتها في العام السابق، ويلاحظ انخفاض نسب النمو في المجاميع النقدية لعام 2023 عن العام السابق بسبب انخفاض الأساس النقدي والذي نجم عن قلة اقتراض الحكومة من الجهاز المصرفي فضلا عن سياسة التعقيم المتبعة من البنك المركزي.

جدول (3-11) الأساس النقدي وعرض النقد للعامين 2022 و2023 (مليار دينار)

السنة والشهر	2022			2023		
	الأساس النقدي	عرض النقد الضيق	عرض النقد الواسع	الأساس النقدي	عرض النقد الضيق	عرض النقد الواسع
كانون الثاني	111139	119550	139567	149052	150067	171852
شباط	111798	121578	141848	150021	149914	171451
آذار	114404	122636	143176	152727	149373	170464
نيسان	114739	125249	146019	153331	151623	173116
آيار	117864	125098	146009	155604	153622	173486
حزيران	118490	128861	150010	156141	155769	177771
تموز	121065	130607	151762	147706	154956	176784
آب	122159	132909	153983	149789	152569	174315
أيلول	121648	132769	153728	155669	152418	173950
تشرين الأول	124699	136166	157418	163754	155427	176305
تشرين الثاني	129344	140357	161714	156538	158635	178890
كانون الاول	145242	146399	168203	165612	160322	180977

المصدر: البنك المركزي العراقي: الموقع الاحصائي https://cbiraq.org

إنّ الزيادة المتولدة في الانفاق الحكومي عن قانون الدعم الطارئ في عام 2022 وما سبقه قد عملت على توسيع الكميات المصدرة من النقود والتي تتضاف بفعل المضاعف النقدي وولدت عرضًا من النقد في الاقتصاد ينعكس بآثاره على التضخم وارتفاع مستويات الأسعار والمدفوعة هي أصلا بالتضخم المستورد والناجم عن تزايد سعر الصرف الموازي أمام الدينار أثر تغييره في مطلع عام 2023 وكما تمت الإشارة إلى أن زيادة المبيعات الدولارية لسحب الدينار من التداول لم تنفع في الحد من هذا الإصدار المفرط لذا لابد للسلطة النقدية من اللجوء إلى وسائل أخرى إلى جانب مبيعات الدولار لسحب الفائض النقدي من الاقتصاد.

وأمام كل هذه المتغيرات الضاغطة على البنك المركزي والمتمثلة بالإنفاق الحكومي غير المنضبط والتجارة الخارجيَّة المنفلتة غير المقيدة بضوابط الحاجة الاقتصاديَّة الفعلية والضغوط الدوليَّة المبنية على مصالح الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط والاقصى والحرب الروسية الأوكرانية وما نتج عنها من مضاعفات في ارتفاع أسعار المواد الغذائية فضلا عن الضغوط على العراق للحد من تجارته مع تلك الدول والضوابط الصارمة التي يقتضيها نظام (SWIFT) للتحويلات الماليَّة المختلفة وفي ظل سلطة نقدية ضعيفة الاستقلالية أمام الحكومة والتي استمرّت منذ عام 2012 وتتزايد سنويا وما ينعكس من آثار لها على السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف الأجنبي، فإنّ المركزي عمل جاهدا للسيطرة على المعروض النقدي والسيولة المحليَّة من خلال سياسة التعقيم المشار إليها سابقا.

- **التضخم ومسار الانفاق الحكومي والإصدار النقدي**

إنّ الترابط الوثيق بين المتغيرات الاقتصاديَّة يجعل من أحدها مؤثرا في الأخرى، فالإنفاق الحكومي المفرط سيؤثر حتما في زيادة المعروض النقدي والذي يضغط على نافذة بيع العملة الأجنبية لتلبية احتياجات الطلب المحلي على العملة الأجنبية المدفوع بالزيادة في الاصدار النقدي وزيادة الاستيراد، والذي لم تفلح معه سياسة التعقيم التي يسعى البنك المركزي لضبط السيولة المحليَّة من خلالها، والحصيلة النهائية لكل هذه السلسلة من التغيرات تقع على عاتق المستهلك النهائي من خلال ارتفاع مستويات التضخم. فيلاحظ من الشكل (3-4) أن معدّلات التضخم قد ارتفعت مطلع عام 2023 على مدار الربع الأول منها وكان أكثرها ارتفاعا شهر كانون الثاني مقارنة بالشهر نفسه من العام السابق، إذ وصل التضخم فيه إلى (7.3 %)، وأقلها في الأشهر أيار - تموز (3.7 %) مقارنة مع الشهر نفسه من العام السابق، بينما كان المعدّل السنوي لعام 2023 هو (4.6 %)، وقد جاءت أغلب هذه الارتفاعات في مستويات التضخم من مجاميع معينة من السلع والخدمات وأهمها كان الارتفاع في مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية لاسيّما الخضراوات والحبوب واللحوم والزيوت والدهون إلى جانب مجموعة امدادات الكهرباء والماء ومجموعة الوقود ومجموعة المطاعم والفنادق ومجموعة السلع والخدمات المتنوعة، وما يلاحظ على المجموعات فإنّ مصدر الارتفاعات قد جاء من مجموعة امدادات الكهرباء والماء خلال الأشهر السبعة من آذار وحتى أيلول والتي ترتفع فيها درجات الحرارة وكذلك مجموعة التعليم خلال النصف الأول من العام إلى جانب الارتفاعات المتواضعة في المجاميع السلعية الأخرى.

شكل (3-5) التضخم الأساس في سنتي 2022 و2023 بأساس سنة 2012 نسب مئوية

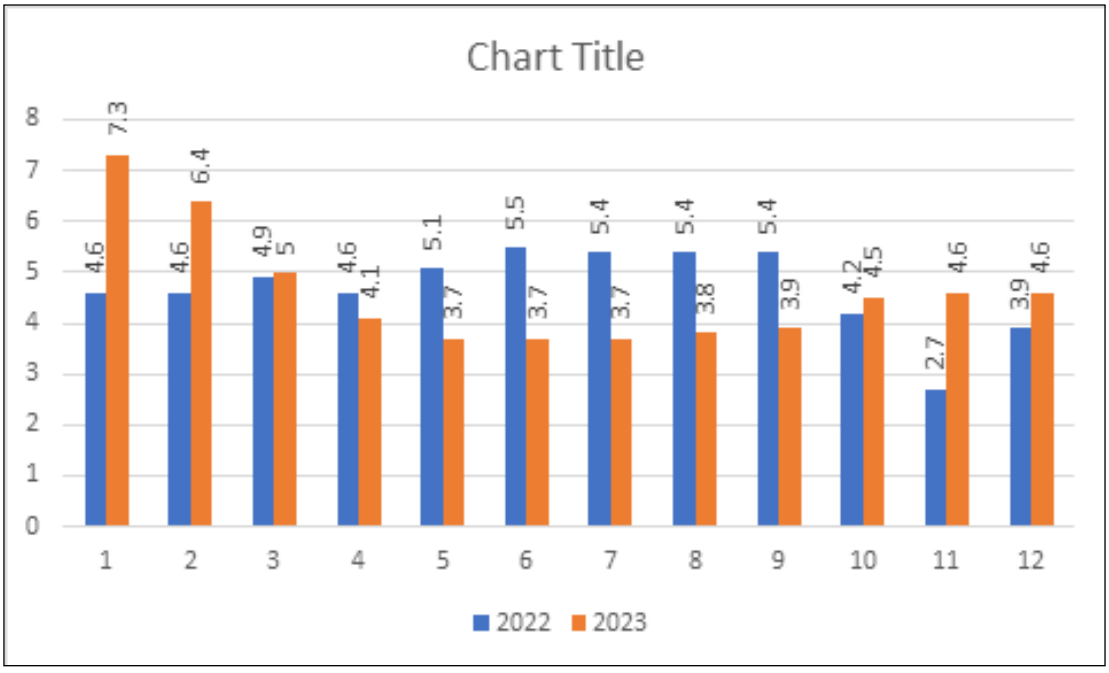

المصدر: البنك المركزي العراقي: الموقع الاحصائي https://cbiraq.org

- **تطورات قطاع الطاقة في العراق عام 2023**

يمتلك العراق قاعدة واسعة من الموارد الهيدروكربونية يأتي في مقدمتها النفط والغاز الطبيعي، إذ يأتي العراق في المرتبة الرابعة عالميا من حيث ما يمتلكه من احتياطات نفطية تصل إلى 145 مليار برميل تشكل 9.4 % من الاحتياطي العالمي و11.7 % من احتياطي أوبك المؤكد من النفط الخام عام 2021.

1. نفط العراق: الإنتاج والايرادات في عام 2023

انخفض انتاج العراق من النفط الخام في عام 2023 إلى 4.275 مليون برميل يومياً، بعد أن كان 4.439 مليون برميل يوميا في عام 2022. فيما انخفض متوسط إنتاج كردستان إلى 258 ألف برميل يوميا في عام 2023، انخفاضا من 438 ألف برميل يومياً بسبب إغلاق خط أنابيب التصدير الشمالي إلى تركيا. ومن الممكن أن تنخفض مستويات الإنتاج العراقي أكثر في العام 2024 مع تحرك العراق للامتثال لحصة أقل من أوبك بلس والتي دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من كانون الثاني(يناير) 2024. وستنخفض حصة العراق من 4.220 مليون برميل يوميا إلى 4 ملايين برميل يوميا.

هذا يعني أن العراق حقق الآن هدف التخفيض الطوعي الأول فقط، ومن المستبعد أن يحقق هدف التخفيض الطوعي الثاني البالغ 220 الف برميل يومياً إضافية؛ لأن انتاج 4 ملايين برميل نفط يوميًا غير كافٍ للعراق وكردستان بوقت واحد، حتى مع توقع تصدير النفط عبر ميناء جيهان، والسبب في ذلك، هو أن العراق يحتاج لتصدير 3.5 مليون برميل نفط يوميًا لتحقيق الإيرادات المطلوبة في الموازنة، ويحتاج إلى قرابة 800 الف برميل

يوميًا من النفط للقيام بتصفيتها في المصافي الداخليَّة سواء في إقليم كردستان أو باقي المصافي العراقيَّة فضلا عن تشغيل بعض محطات الكهرباء بالوقود السائل بسبب الغاز المقطوع من إيران. وإذا التزم العراق بتخفيض 220 الف برميل يوميا إضافي بالفعل، فأنه سيكون أمام خيارين، الأول هو فقدان أكثر من 6% من صادراته النّفطيَّة التي ستنخفض إلى أقل من 3.3 ملايين برميل يوميا وهو أقل من كمية الصادرات المخططة في الموازنة الثلاثية التي تبلغ 3.5 ملايين برميل يرميا وستنخفض تبعاً لذلك الإيرادات النّفطيَّة إذا لم ترتفع أسعار النفط لكي تعوض النقص في حجم الصادرات وفي ضوء هذه المتغيرات ستنخفض كثيرا الجدوى الاقتصاديَّة من إعادة استئناف ضخ نفط كردستان وكركوك عبر منفذ جيهان التركي؛ لأن ذلك يتطلب خفضا جديدا من انتاج وصادرات حقول الوسط والجنوب الأقل كلفة والأعلى سعراً، أو فقدان نحو 28% من إنتاج المشتقات النّفطيَّة، وبالتالي الاضطرار لاستيراد هذه الكميات وتعويض النقص، أي باستيراد 12 مليون لتر إضافي من البنزين والكاز يوميًا.

تواجه خطط العراق لزيادة طاقته الإنتاجية من النفط مشكلات محلية، بما في ذلك القدرة التصديرية المحدودة بسبب البنية التحتية القديمة والمتدهورة، ومشاكل الحصول على المياه. كذلك أثرت الخلافات المتعلقة بالسيطرة على الإنتاج في إقليم كردستان، الذي يتمتع بحكم شبه ذاتي، على إنتاج البلاد من النفط الخام. وجرى إغلاق خط أنابيب كركوك-جيهان في آذار (مارس) 2023، وقام العراق بزيادة الإنتاج في حقول أخرى للتعويض عن الإنتاج المفقود في الشمال

إن موضوع قطاع النفط والغاز مهم جداً لكل من الحكومة الاتحاديَّة والاقليم من ناحية الاستقرار السياسي والوحدة الوطنيَّة والتنمية الاقتصاديَّة وتعزيز الشفافية. إذ أدى الخلاف في تفسير مواد الدستور فيما يخص إدارة قطاع النفط والغاز إلى عدم توحيد السياسة النّفطيَّة والغازية بين الجانبين وبالتالي إلى ضعف التنسيق بينهما، وساهم هذا في الإضرار في النواحي التعاقدية والانتاجية والتسويقية. كما أن عدم معرفة الحكومة الاتحاديَّة لإنتاج النفط في اقليم كردستان أدى إلى عدم وضوح ودقة كمية النفط المنتج في العراق لدى منظمة اوبك أو المؤسسات الدوليَّة. وغالبا ما تكون هذه الأرقام أقل من الانتاج أو التصدير الفعلي للعراق. لقد أدت هذه السياسة إلى اضعاف موقف العراق في منظمة اوبك وأضر بمصالحه إضافة إلى تحمله أي كميات تخفيض في انتاج النفط تقررها اتفاقيات أوبك. إن عدم وجود سياسة تسويقية موحدة بين الحكومة الاتحاديَّة والاقليم يقلل من أهميَّة نفط الاقليم وقيمته في الأسواق العالمية وأن تدفق كميات كبيرة منه إلى السوق الأوربية ربما يؤثر سلباً على قيمة النفط العراقي في ذلك السوق.

ولذلك فإنّ إمكانات العراق الإنتاجية مقيدة حاليًا بسبب إغلاق خط أنابيب التصدير الشمالي إلى تركيا، والذي كان متوقفًا عن العمل منذ شهر آذار (مارس) 2023 عندما تم إغلاقه في أعقاب قرار التحكيم الدولي التاريخي.

لقد تجذر الخلاف بين المركز والاقليم بعد صدور قرار المحكمة الاتحاديَّة عام 2022 والذي تضمن:

1 ـ الغاء قانون النفط والغاز الصادر من قبل الاقليم عام 2007، بوصفه قانوناً مخالفاً للدستور العراقي.

2 ـ إلزام حكومة الاقليم بتسليم كامل انتاج النفط من الحقول النّفطيَّة في اقليم كردستان والمناطق الأخرى إلى الحكومة الاتحاديَّة وتمكينها من استخدام صلاحياتها في استكشاف النفط واستخراجه وتصديره.

3 ـ الحق للحكومة الاتحاديَّة بمتابعة بطلان التعاقدات الحكومة التي أبرمتها حكومة اقليم كردستان مع الأطراف الخارجيَّة دول وشركات بخصوص استكشاف النفط واستخراجه وتصديره وبيعه.

4 ـ إلزام حكومة اقليم كردستان بتمكين وزارة النفط العراقيَّة وديوان الرقابة الماليَّة الاتحادي بمراجعة كافة العقود النّفطيَّة المبرمة مع حكومة اقليم كردستان بخصوص تصدير النفط وبيعه لغرض تدقيقها وتحديد الحقوق الماليَّة المترتبة بذمة حكومة اقليم كردستان من جرائها وأن يتم تحديد حصة الاقليم من الموازنة.

وفي آذار (مارس) 2023 كسب العراق الدعوى القضائية ضد تركيا وحسب قرار محكمة التحكيم في باريس، يجب على شركة بوتاش التركيَّة أن تدفع للعراق 1.5 مليار دولار للمدة من 2014 إلى 2018 مقابل الأضرار التي لحقت بالعراق خلال هذه المدة بسبب البيع المستقل للنفط عبر تركيا أما المبلغ الذي ستفرضه المحكمة على تركيا لمرحلة ما بعد 2018 لا يزال غير معروف وربما سيحسم خلال عامين.

وبموجب هذا القرار لم تعد تركيا تسمح بتصدير النفط الخام من كردستان عبر ميناء جيهان التركي من دون الحصول على موافقة الحكومة الاتحاديَّة في بغداد ما أدى إلى توقف نحو 500 الف برميل يوميا من التدفق عبر تركيا من حقول كردستان وكركوك ما اضطر المشغلين الميدانيين في إقليم كردستان مثل غلف كيستون بتروليوم ودي إن أو النرويجية إلى اتخاذ الإجراءات الآتية:

1 ـ خفض الإنتاج بشكل حاد في الحقول النّفطيَّة في كردستان بسبب سعتها التخزينية المحدودة.

2 ـ تخفيض نفقات الشركات الأجنبية العاملة في الاقليم وانخفاض أسهمها.

3 ـ مغادرة ناقلات عملاقة المنطقة القريبة من خطوط الأنابيب التركيَّة، في إشارة لتأخر تدفق الإمدادات من الإقليم.

4 ـ لجوء الاقليم إلى تصدير النفط إلى تركيا بواسطة الصهاريج, إذ تم تصدير 40 ألف برميل يوميا من حقل خورماله النفطي الذي يمثل أحد الحقول الثلاثة في كركوك فيما تم تصفية جزء من الانتاج المتبقي في مصافي كردستان وبيع منتجاتها في السوق المحليَّة.

وبعدما أعلنت تركيا أنها على وشك الانتهاء من اصلاح خط الأنبوب العراق – التركي، أعلنت شركات النفط الكبرى العاملة في إقليم كردستان أنها لن تقوم بإنتاج النفط، حتى لو تم استئناف الصادرات النّفطيَّة من الإقليم عبر أنبوب النفط التركي، مالم نتأكد من حماية حقوقها التعاقدية والحصول على الحقوق الماليَّة السابقة والمستقبلية. وتضم رابطة صناعة النفط الكردستانية ستة مستثمرين دوليين منتجين في حقول الإقليم.

وتتلخص مطالب الشركات الأجنبية العاملة في كردستان بالآتي:

1 ـ ترفض الشركات تعديل الشروط التجارية الحالية والنموذج الاقتصادي الموقع بينها وبين كردستان بعدما طالبت وزارة النفط الاتحاديَّة بتحويل عقود المشاركة في الانتاج إلى عقود المشاركة في الأرباح.

2 ـ طالبت الشركات الأجنبية بضمان الدفع لصادرات النفط الماضية والمستقبلية إذ بلغت الخسائر أكثر من 7 مليارات دولار من عائدات التصدير منذ اغلاق خط الانبوب العراقي - التركي في نهاية آذار الماضي.

ومن المشكلات الأخرى التي تحول دون استئناف انتاج النفط وتصديره من كردستان عبر ميناء جيهان التركي الخلاف بين المركز والاقليم حول كلفة انتاج ونقل النفط الكردستاني التي تصل إلى نحو 33 دولارا للبرميل مقابل 7 دولارات في حقول الوسط والجنوب وهو ما يتطلب إضافة نحو 3.8 مليار دولار إلى موازنة الإقليم عام 2024.

وعلى الرغم من القيود المفروضة على الإنتاج العراقي بسبب اختناقات البنية التحتية وسياسة أوبك بلس، فإنّ وزارة النفط تمضي بخطى سريعة في العديد من المشاريع المصممة لتحقيق زيادات في الطاقة الإنتاجية هذا العام وعلى المدى المتوسط أحد هذه المشاريع هو مشروع غرب القرنة، الذي من المقرر أن تزيد طاقته الإنتاجية من 540 ألف برميل يوميا حاليا إلى 740 ألف برميل يومياً مع تركيب منشأة معالجة جديدة بحلول عام 2026. وقد طورت حقول النفط العراقيَّة طاقة إجمالية تزيد على 5 ملايين برميل يوميا، وهو أعلى بكثير مما يمكن للبلاد أن تنتجه فعليا. وكان أحد العوامل المقيدة هو حصة أوبك، ولكن حتى لو لم تكن هذه الحصة موجودة، فإنّ العراق سيظل مقيدًا بالبنية التحتية المحدودة للتصدير وبعدم جودة البيئة الاستثماريَّة في العراق التي اضطرت بعض الشركات الأجنبية الكبرى إلى بيع حصصها في حقول النفط العراقيَّة ومغادرة العراق. وآخرها شركة اكسون موبيل التي باعت حصتها إلى شركة نفط البصرة البالغة 22.7 % في حقل غرب القرنة/1.

ووقع العراق في عام 2023 العقود النهائية لجولة التراخيص الخامسة التي تضمنت 6 حقول حدودية بين العراق وكل من الكويت وإيران منها أربعة حقول نفطية واثنان غازية وتم إحالة ثلاثة حقول لكل من شركة الهلال الإماراتية وشركة جيو جياد الصينية. ومن المتوقع أن تضيف هذه العقود إلى انتاج العراق نحو 250 ألف برميل يوميا من النفط الخام و1000 مليون قدم مكعب قياسية يوميا من الغاز الطبيعي.

كما وقع العراق عام 2023 مشروع الطاقة المتكامل مع شركة توتال الفرنسية. ويتضمن العقد مع توتال أربعة مشاريع:

1 ـ المشروع الأول يتضمن تطوير حقل أرطاوي النفطي، البالغ إنتاجه 85 ألف برميل يومياً، إلى إنتاج ذروة يصل إلى 210 آلاف برميل يومياً.

2 ـ فيما يتضمن المشروع الثاني، إنشاء مجمع غاز أرطاوي بسعة 600 مليون قدم مكعب قياسي (مقمق)؛ لغرض استثمار الغاز المحروق من حقول النفط، LPG.

3 ـ المشروع الثالث يتضمن تجهيز ماء البحر المشترك بطاقة 5 ملايين برميل ماء يومياً، وهو مشروع ضروري لتطوير الطاقة الانتاجية في الحقول الجنوبية التي تعتمد على أسلوب الحقن بالماء.

4 ـ يتضمن المشروع الرابع إنشاء محطة توليد الطاقة الكهربائية تعتمد على الطاقة الشمسية وبقدرة 1000 ميغاواط.

وفي مجال التسويق، يسوق معظم النفط العراقي الخام عبر منافذ التصدير في خليج البصرة، والتي لم تتمكن قط من الحفاظ على أكثر من 3.54 مليون برميل يوميا كتوسط سنوي في عام 2023.

إن منفذي التصدير العاملين في جنوب العراق هما: ميناء البصرة النفطي وهو نظام مكوّن من أربع عوامات

إرساء فيما عانى منفذ التصدير الثالث في البصرة وهو ميناء خور العمية من عدم كفاية الصيانة وأضرار الحرب وهو متوقف عن العمل منذ عام 2018 عندما تم الكشف عن تسربات في خط الأنابيب تحت البحر. تبلغ الطاقة التصديرية للعراق من موانئ الجنوب نحو 4.6 مليون برميل يوميًا، لكن القدرة التشغيلية أقلّ بكثير؛ بسبب البنية التحتية القديمة والاختناقات، التي كانت تحدّ من زيادة الإنتاج والصادرات في البلاد.

وبحسب إحصائية رسمية خاصة لوزارة النفط فإنّ «مجموع الصادرات النّفطيَّة للعام 2023 نحو 1.232 مليار برميل بلغ ملياراً و232 مليوناً و170 ألفا و126 برميلا، وبمعدّل يومي قدره 3 ملايين و422 ألف برميل بارتفاع بلغ 5.36 % عن صادرات العام 2022.

تستحوذ السوق الآسيوية على نحو 70 % من الصادرات النّفطيَّة العراقيَّة عن طريق موانئ الخليج، فيما يصدر البقية عن طريق جيهان التركي إلى أوربا وأمريكا. ويفضّل العراق أن يصدر نفطه إلى آسيا سعيا لتعظيم إيراداته؛ لأن كلف النقل والتأمين يتحملها المشتري، ولذلك لا تظهر هذه الكلف في معادلة تسعير النفط المصدر إلى آسيا، في حين أن العراق يتحمل جزءاً من تكاليف النقل والتأمين عندما يصدّر إلى الأسواق الأوربية تصل إلى نحو 3 دولارات للسوق الأوربية و3.3 دولارات للبرميل للسوق الأمريكيَّة بسبب طول المسافة، ورسوم المرور المفروضة على ناقلات النفط التي تعبر قناة السويس.

جاءت الصين في المرتبة الأولى في قائمة الدول المستوردة للنفط العراقي الخام بنحو 1.185 مليون برميل يومياً في حين يعد العراق ثالث أكبر دولة مصدرة للنفط بعد روسيا والسعودية. وتأتي الهند في المرتبة الثانية إذ استوردت من العراق نحو مليون برميل يوميا في العام 2023.

بلغت كميات النفط العراقي المصدّرة إلى الأسواق الأوروبية في كانون الأول (ديسمبر) 2023 نحو 18.5 مليون برميل، مقارنة مع صادرات تشرين الثاني (نوفمبر)، التي بلغت نحو 19.5 مليون برميل. ارتفعت الصادرات النّفطيَّة العراقيَّة إلى الولايات المتحدة الأمريكيَّة من 241 الف برميل يوميا في الثلث الأول من عام 2022 إلى 383 الف برميل يوميا في الثلث الأول من عام 2023 بسبب إعادة التوزيع الجغرافي للصادرات النّفطيَّة العراقيَّة التي فقدت جزءا من حصتها في السوق الهندية لمصلحة روسيا التي أصبحت المصدر الأول للهند نتيجة الخصومات السعرية الكبيرة على أسعار خام الاورال الروسي ما جعل العراق في المرتبة الثانية. ويصدر العراق ما يقارب من 11 % من صادراته النّفطيَّة لأمريكا.

تكوّن صادرات العراق النّفطيَّة نسبة 4 % من اجمالي الواردات النّفطيَّة الأمريكيَّة وهو يحتل المرتبة الرابعة الموردة للنفط إلى الولايات المتحدة بعد كندا والمكسيك والسعودية.

وحسب البيانات الرسمية بلغت الإيرادات السنوية المتحققة من مبيعات النفط الخام 87.6 مليار دولار عام 2023 منخفضا بنسبة 31.79 % عن إيرادات العام 2022 التي بلغت 115.4 مليار دولار.

2. صناعة تكرير النفط في العراق: خطوة إلى الأمام

على الرغم من أن العراق يعد من أكبر منتجي النفط الخام في العالم (أكثر من 4 ملايين يوميًا)، إلا أنه يعاني عجزًا في المشتقات النّفطيَّة يستنزف نحو 5 مليارات دولار من موارد البلاد لتوفير احتياجات السوق المحليَّة عبر الاستيراد من بينها 3.5 مليار دولار لاستيراد البنزين والديزل فقط.

وقد بلغت استيرادات العراق من المنتجات النّفطيَّة 2.262 مليار دولار خلال النصف الأول عام 2023 منها 1.623 مليار دولار بنزين مستورد وبنسبة 72% من اجمالي المنتجات النّفطيَّة المستوردة وترتبط استيرادات العراق الكبيرة من البنزين التي تصل إلى 32 مليون لتر يومياً بتخلف المصافي العراقيَّة ومن ثم عدم انسجام تركيبة انتاج المصافي العراقيَّة مع تركيبة الاستهلاك الحالي إذ يبلغ انتاج البنزين من برميل النفط الخام في مصفى البصرة مثلا 33 لتر في حين يرتفع الرقم إلى 73 لتر في المصافي الحديثة، وفي حين تنتج المصافي الحديثة 6 لترات فقط من النفط الأسود لكل برميل نفط خام يرتفع هذا الرقم في مصفى البصرة إلى 79 لتر وهذا يُوضِّح الرقم الكبير لصادرات العراق من النفط الأسود المنخفض القيمة التي بلغت 1.978 مليار دولار وبنسبة 86% من اجمالي المنتجات النّفطيَّة المصدرة خلال النصف الأول عام 2023.

بلغت الطاقة التكريرية لمصافي النفط في العراق 1.11 مليون برميل يوميًا عام 2023، ولكن إنتاجها أقلّ من ذلك؛ إذ سجّلت 623 ألف برميل يوميًا فقط، وتعمل عدّة مصافي بقدرة أقلّ من طاقتها التصميمية لعدة أسباب منها: مشكلة عدم التوافق بين مواقع المصافي العراقيَّة وحقول النفط، إذ تقع الغالبية العظمى من إنتاج النفط في البلاد في الجنوب، بينما يقع أكثر من نصف طاقتها التكريرية في شمال العراق وإقليم كردستان. لا يوجد خط أنابيب استراتيجي داخلي يربط بين الشمال والجنوب، على الرغم من أن وزارة النفط قد طرحت خططًا لمثل هذا المشروع منذ أكثر من عقد. وهناك مشكلة أخرى تواجه مشغلي مصافي التكرير العراقيَّة، وهي جودة النفط الخام الذي يقول المسؤولون إنه تدهور ويؤدي في بعض الأحيان إلى انسداد وحدات التكرير. كما تراجعت قدرة التكرير في العراق بسبب قدم المعدات، ونقص الصيانة المستمرة خلال عقود من العقوبات، والأضرار الناجمة عن الحرب والنهب.

هذا الأمر دفع الحكومة مؤخرًا إلى إطلاق مخطط لزيادة سعة مصافي النفط في العراق، بهدف وقف استيراد الوقود وتحقيق شبه الاكتفاء الذاتي من المنتجات النّفطيَّة بحلول عام 2025، والتحول بعد ذلك إلى التصدير للخارج من خلال رفع الطاقة التكريرية لشركة مصافي الشمال من 210 آلاف برميل يوميًا وتشمل طاقة مصافي (كركوك، القيارة، الصينية، حديثة، الكسك، مصافي صلاح الدين1 و2)).

إلى 500 ألف برميل يومياً بدعم من اعمار مصفى الشمال بطاقة 150 ألف برميل باليوم، وتوسعة مصفاة الديوانية عبر إضافة وحدة تكرير جديدة بطاقة تصل إلى 70 ألف برميل يوميًا، لترفع إجمالي إنتاجها إلى 90 ألف برميل يوميًا، باستثمارات 125 مليون دولار، وتعمل أيضاً على زيادة إجمالي الطاقة الإنتاجية لشركة مصافي الجنوب لنحو 280 ألف برميل يوميًا، عبر تطوير وإضافة وحدات جديدة إلى مصافي تكرير النفط التابعة لها.

هناك عامل آخر يمكن أن يمنح العراق مجالاً أكبر لزيادة الإنتاج وهو بدء مصفاة كربلاء في العمل في عام

2023 بوصفها المصفاة الأكثر تطوراً في العراق، ستكون مصفاة كربلاء قادرة على معالجة 140 ألف برميل يومياً من النفط الخام الثقيل لإنتاج ما يسمّى بـ «المنتجات البيضاء وهو ما سيؤدي إلى تقليل استيرادات العراق من البنزين والكاز.

3. صناعة الغاز في العراق

يمتلك العراق 3.714 ترليون قدم مكعب قياسي من الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي وفي المرتبة الحادية عشرة عالمياً في عام 2021 فيما ينتج العراق 9.586 مليار قدم مكعب قياسي من الغاز الطبيعي في حين يستورد العراق 9.738 مليار قدم مكعب قياسي عام 2021.

عانى العراق من أزمة غاز مزدوجة منذ سنوات طويلة؛ فمن جهة يحتلّ في المرتبة الـ 12 عالمياً في احتياطيات الغاز بحوالي 3.714 ترليون قدم مكعب قياسي لكنه أنتج نحو 9 مليارات متر مكعب فقط في عام 2021 وهو ما يضعه في المرتبة الـ 40 عالمياً من حيث الإنتاج.، ولذلك استورد العراق 9.738 مليار قدم مكعب قياسي عام 2021. يحرق العراق نصف هذا الغاز –الذي يُسمى الغاز المصاحب- تقريباً؛ لأن العراق لا يملك التقنيات المناسبة لاستثماره. احتل العراق المرتبة الثالثة ضمن أسوأ دول العالم من حيث حرق الغاز الطبيعي الذي بلغ حوالي 17.8 مليار متر مكعب خلال 2022، مقابل 17.7 مليار متر مكعب عام 2021.

يستورد العراق ما بين 6-7 مليون طن سنويا من الغاز الإيراني وسيبقى العراق بحاجة إلى استيراد الغاز على الأقل لغاية عام 2027 حتى وإن أنجزت المشروعات الغازية في الجنوب. وتتضمن مشاريع الغاز الحالية:

أ ـ مشروع استثمار غاز الناصرية بطاقة 200 مقمق يوميا.

ب ـ مشروع استثمار حقل الحلفاية بطاقة 300 مقمق يوميا.

ت ـ مشروع حقل ارطاوي في شركة غاز البصرة بطاقة 400 مقمق يوميا.

ث ـ مشروع حقل ارطاوي في شركة غاز الجنوب بطاقة 300 مقمق يوميا.

هذه المشاريع عندما تنجز في غضون 3 إلى 4 سنوات من المؤمل أن يصل انتاجها جميعا إلى 1200 مقمق يوميا ما سيؤدي إلى تحقيق نسبة 80 % من الاكتفاء الذاتي من الغاز. وإذا ما نفذ مشروع شركة توتال الفرنسية فمن المؤمل استثمار 600 مقمق يوميا في 5 حقول نفطية رئيسة، وهي حقل اللحيس ومجنون وغرب القرنة 2 وأرطاوي وحقل الطوبا، من خلال مرحلتين ستُنَفذ المرحلة الأولى خلال 3 سنوات بقدرة 300 مليون قدم مكعبة، وتُنفَّذ المرحلة الثانية بعدها بسنتين بطاقة 300 مليون قدم مكعبة أخرى.

ينتج العراق 30.5 مليون متر مكعب يوميا من الغاز الجاف المستخدم كوقود في إنتاج الطاقة الكهربائية وهي تكفي فقط لتلبية 38 % من احتياجات العراق الحالية من الغاز الجاف فيما يستورد العراق 62 % من الغاز الجاف من إيران. وفي المقابل يحرق العراق يوميا نحو 34 مليون متر مكعب يوميا من الغاز المصاحب للنفط. وإذا ما نجح العراق في زيادة طاقة مجمعات الغاز كما مخطط لها في عام 2027 فإنّ انتاج العراق من الغاز الجاف الذي يزود محطات الكهرباء سيرتفع إلى 83 مليون متر مكعب يوميا فسترتفع نسبة الاكتفاء الذاتي من

الغاز الجاف المنتج غير أنّ المنفّذ حاليا يبدو بعيدا عن هذه الأرقام، إذ إن المخطط تجهيزه لمحطات الكهرباء في عام 2020 كان 63 مليون متر مكعب إلا أنه لم يجر تسليم هذه المحطات سوى أقل من نصف الرقم المخطط، فضلاً عن ذلك فإنّ الاحتياجات المستقبلية للطاقة الكهربائية في ارتفاع مستمر نتيجة للنمو الاقتصادي والسكاني ما يعني استمرار حاجة العراق إلى استيراد الغاز الإيراني تحديداً.

يستطيع العراق تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز عندما يتم استثمار غاز المنصورية بطاقة 282 مقمق يوميا واستثمار غاز عكاس بطاقة 388 مقمق يومياً. ويرتفع هذا الرقم عند استثمار حقلي خشم أحمر وانجانا في ديالى واللذان تمت إحالتهما إلى الاستثمار بموجب الجولة الخامسة، فضلا عن إمكانية استثمار المزيد من الغاز المصاحب الذي يرتفع مع زيادة إنتاج العراق من النفط الخام.

شهد عام 2023 إضافة 200 مليون قدم مكعبة قياسية من الحقول المستثمرة ضمن مهام عمل شركة غاز البصرة، فضلًا عن الزيادات الواعدة من حقول شركتي نفط ميسان وذي قار. كما أعلن العراق عام 2023 عن إطلاق أول مشروع يمول من سندات الكاربون وبسعة 12 مقمق باستثمار غاز الفلير في حقل شرقي بغداد. فيما يعمل العراق على تعزيز رصيده من سندات الكاربون عبر الاستثمار الأمثل للغاز المصاحب وتقليص نسبة حرق الغاز في جميع الحقول النّفطيَّة.

- **الكهرباء في العراق: الواقع والآفاق**

يعتمد العراق اعتماداً كبيرًا في توليد الكهرباء على الوقود الاِحفوري إذ تستهلك محطات الطاقة الحرارية ما يقرب من 22 مليون طن من الوقود الغازي والسائل عام 2020 منها 12.847 مليون طن من الغاز الطبيعي، في حين تنخفض مساهمة المحطات الكهرومائية إلى 4 %. بقيت خدمة الكهرباء سيئة على الرغم من الزيادة في توليد الطلقة الكهربائية في السنوات الماضية إذ ينتج العراق نحو 22 ألف ميغاواط في حين بلغت ذروة الطلب في تموز 2022 أكثر من 36 ألف ميغاواط. بلغت نفقات العراق الرأسمالية على قطاع الكهرباء 40 مليار دولار خلال المدة 2007 – 2021 والتي تمثل نحو 50 % من الانفاق الاستثماري للموازنات العامَّة في العراق خلال المدة ذاتها. وبسبب عدم كفاية الوقود الاحفوري الغازي المنتج محليا اضطر العراق إلى استيراد الكهرباء والمنتجات النّفطيَّة المرتفعة الكلفة لإنتاج الطاقة الكهربائية بما فيها الغاز والكهرباء المستورد من إيران. وبسبب نقص الغاز المنتج محليا الذي لا يلبي سوى 43 % من الاستهلاك المحلي لجأ العراق إلى الاعتماد على إيران في الحصول على الغاز الطبيعي، فقد ارتفع الطلب على الغاز الطبيعي عبر الأنابيب من 1060 مقمق عام 2017 إلى 1940 مقمق عام 2022. وبتكلفة سنوية تزيد عن 4 مليارات دولار لاستيراد سنوي يتراوح بين 6 إلى 7 مليار طن من الغاز الإيراني.

يحتاج العراق إلى إنفاق رأسمالي كبير على قطاع الطاقة الكهربائية يصل إلى 170 مليار دولار لغاية عام 2050 لتلبية الطلب المتوقع الذي سيصل إلى 70 ألف ميغاواط في عام 2050. وخصص العراق أكثر من 15 مليار دولار في موازنة عام 2021 لقطاع الطاقة ومن المتوقع أن يرتفع الرقم كثيرا عام 2023 وخاصة في مجال انشاء محطات جديدة لإنتاج الطاقة الكهربائية وتحسين شبكتي التوزيع والنقل غير أن العراق سيلجأ إلى الاقتراض

الخارجي لتوفير التمويل اللازم لقطاع الطاقة فيه. ومن المتوقع أن يقترض العراق نحو 1.5 مليار دولار عام 2023 فضلا عن القروض المستمرة التي تقترب من ملياري دولار وهو ما يؤدي إلى زيادة المديونية العراقيَّة التي تبلغ نحو 70 مليار دولار بشقيها الداخلي والخارجي[1].

تنفذ مجموعة من الشركات الأجنبية أعمالًا عديدة في قطاع الكهرباء في العراق ومنها شركة سيمنز الألمانية التي وقعت مذكرة للتفاهم مع وزارة الكهرباء العراقيَّة في شهر كانون الثاني 2023 تنص على وضع خطة متكاملة لمنظومة الكهرباء بشكل عام، تتضمن حلولا للمشاكل فضلا عن إنشاء محطات توليد جديدة كما تضمنت المذكرة تقديم شركة «سيمنس» دراسة متكاملة للعراق، تتضمن الكيفية التي يتم فيها الاستفادة من الغاز المصاحب للنفط، وفي دعم وزيادة إنتاج الطاقة الكهربائية، وصيانة وتأهيل الوحدات العاملة في العراق التي أنشأتها شركة سيمنس، فضلا عن تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة، وهي الطاقة الشمسية وحركة الرياح، وإنشاء محطات تحويل في عموم مناطق العراق، إلى جانب تطوير وتأهيل الكوادر المحليَّة وإيجاد حلول لمشاكل النقل والتوزيع وستسهم سيمنز بإنشاء محطات تحويلية وخطوط ناقلة، وإضافة 6 آلاف ميغاواط إلى المنظومة الكهربائية.

تخطط الحكومة العراقيَّة للوصول إلى 33 % من انتاج الطاقة النظيفة من خلال انتاج 6000 ميغاواط من الطاقة الشمسية بحلول عام 2030، واتفقت الحكومة العراقيَّة على انشاء محطات للطاقة الشمسية مع مجموعة الشركات السعودية والاماراتية فضلا عن شركتي باور جاينا الصينية وتوتال الفرنسية. وقد وقعت شركة توتال الفرنسية عام 2023 عقدا أوليا بمبلغ 27 مليار دولار لإنجاز أربعة مشاريع عملاقة للطاقة في العراق أحدها إنشاء محطة توليد الطاقة الكهربائية تعتمد على الطاقة الشمسية وبقدرة 1000 ميغاواط.

إنّ التعاون مع المانيا وفرنسا يأتي في سياق تحقيق أمن الطاقة في العراق وعدم ارتهانه بيد دولة واحدة من خلال تحقيق نسب مرتفعة من الاكتفاء الذاتي من الطاقة الكهربائية المنتجة محليا فضلا عن تنويع مصادر الربط لاستيراد الطاقة الكهربائية وعدم اقتصاره على دولة واحدة من خلال الربط الكهربائي مع الكويت والأردن والسعودية والكويت وتركيا. ويمكن للعراق أن يصبح مركزًا للطاقة من خلال الربط مع دول الجوار، بخلق سوق واعدة للكهرباء تربط بين دول الجوار وصولًا إلى تركيا وما بعدها وشمال أفريقيا.

- **ماذا عن عام 2024**

حقق العراق فائضاً مالياً في عام 2022 بفضل ارتفاع أسعار النفط عالمياً، بيد أن الوضع في عام 2023 يختلف لكون أسعار النفط بدأت بالانخفاض إلى أن وصلت إلى خام البصرة بحدود 70 دولار للبرميل وهو السعر المثبت في موازنة 2023، فقد انتهت السنة الماليَّة والموازنة فيها عجز حقيقي قدره 6755 مليار دينار بعد أن قدر العجز المخطط بمقدار 64357 مليار دينار، وهذا يمثل تحدياً حقيقياً للاقتصاد العراقي إذ يصبح العجز في الموازنة حقيقياً، ومن جهة أخرى لابد من إعادة النظر في حجم الموازنة لتنسجم مع الإمكانات الماليَّة والضغط على النفقات التشغيلية بشكل كبير والتوسع في النفقات الاستثماريَّة شريطة ألا أن يكون على حساب القطاع الخاص

(1) هاري استبانيان، نعوم زيدان، خارطة طريق استراتيجية نحو تحويل الطاقة في العراق، مراجعة لؤي الخطيب، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ت1 (أكتوبر) 2022، ص 8 وما بعدها.

والاستثمار في مجال البنية التحتية. والإسراع بإقرار جداول الموازنة العامَّة لعام 2024، والاستمرار في مشاريع فك الاختناقات المرورية وإدامة الجهد الخدمي والهندسي وأن يتم التوسع بها لتشمل كل المحافظات على أن تراعى مسألة الكفاءة وجودة العمل.

ولازالت الفجوة بين سعر الصرف الإسمي وسعر الصرف الموازي كبيرة تصل إلى أكثر من 100 نقطة على الرغم من كل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة والبنك المركزي بيد أنها لم تستطع ردم تلك الفجوة بسبب عمليات التهريب والتحايل وغسل الأموال والمضاربة، ويمكن أن يواجه البنك المركزي المشكلة بأساليب أكثر تأثيراً مثلاً إيجاد آلية مناسبة لتمويل التجارة مع إيران، وإلزام صغار التجار بدخول المنصة وعدم اللجوء إلى السوق الموازية.

يجب الإسراع بحل المشاكل المتعلقة بالقطاع النفطي والإيرادات الأخرى مع إقليم كردستان الذي لم يرسل أي ايراد في عام 2023، فضلاً عن إيجاد حل مشكلة إلى المنافذ الحدودية غير الرسمية التي تعد أهم الأسباب المؤدية إلى تدهور سعر الصرف.

وأشَّر عام 2023 اهتمام الحكومة بملف الغاز والحد من ضياع هذه الثروة بحرقها، وأن يتم الاستفادة منها في توليد الطاقة الكهربائية.

لا زالت الحكومة تواجه المشكلات الاقتصاديَّة بخاصة فيما يتعلق بالموازنة الاتحاديَّة إذ بلغت نسبة التنفيذ 72 في المائة وهذا يستدعي إعادة النظر في جداول الموازنة لسنة 2024 بما يتلاءم مع قدرة وحدات التنفيذ، وأن لا يكون ذلك على حساب الانفاق الاجتماعي والانفاق الاستثماري.

على الحكومة التوسع في منح القروض الصغيرة والميسرة وبفوائد منخفضة بغية تشغيل الأيدي العاملة العاطلة، وتشجيع القطاع الخاص لقدرته في توفير فرص العمل واستيعاب أعداد العاطلين عن العمل المتزايدة. وعلى الحكومة مواجهة مسألة التزايد بالتوظيف العام لكونها مشكلة مؤجلة، وإن القطاع الخاص قادر على مواجهة البطالة، والعمل على مبدأ الشراكة بين القطاع العام والخاص وإيجاد الحلول للمشاريع المتوقفة من خلال هذه الآلية، والعمل على التنويع الاقتصادي بدلاً عن الاعتماد على الريع النفطي.